العرب
الأربعاء 2020/09/30
السنة 43 العدد 11836

قيس سعيد يلوح بتنفيذ حكم الإعدام للحد من الجريمة

التزامات دولية تمنع تونس من تطبيق حكم الإعدام

أعادت حادثة مقتل شابة في تونس قضية تنفيذ حكم الإعدام من عدمه إلى الواجهة إلى أن جاء الرد من الرئيس قيس سعيد الذي أكد أنه سيتم اللجوء إليه لوقف تفشي الجريمة وذلك في وقت تعيش فيه البلاد على وقع نقاش يتصاعد بشأن هذه المسألة خاصة وأن تونس موقعة على معاهدات دولية تمنعها من تنفيذ الإعدام.

خالد هدوي

تونس – أثارت تصريحات الرئيس، قيس سعيد، بشأن إمكانية اللجوء إلى تفعيل عقوبة الإعدام، لغطا واسعا في الأوساط التونسية، مرفوقة بدفع اجتماعي ومدني نحو التطبيق الفوري للعقوبة وتفعيلها في ظل تفاقم الجريمة بالبلاد وغياب وسائل الردع الناجعة.

ويأتي تلويح سعيد بإعادة تنفيذ حكم الإعدام بعد توقف دام نحو 29 عاما.

وجاء ذلك عقب اجتماع لمجلس الأمن القومي، الإثنين، بقصر قرطاج، وبعد جريمة اغتصاب وقتل وحشية، في ضواحي العاصمة، نهاية الأسبوع الماضي، وطالب ذوي المجني عليها بإعدام الجاني.

وتطرق سعيّد إلى "ارتفاع معدل الجريمة بالبلاد"، مطالبا بـ"التصدي بحزم لها". وقال إن "مرتكبي مثل هذه الجرائم الشنيعة لن يتمتعوا مستقبلا بالسراح الشرطي ولا بالتقليص من العقوبة المحكوم بها عليه ويجب أن يكون العفو لمن يستحقه".

سلسبيل القليبي

الدول التي تبنت عدم تنفيذ الإعدام لا يمكنها النقض أو التراجع

وأضاف "النص (القانوني) واضح بهذا الخصوص فمن قتل نفسا بغير حق جزاؤه الإعدام، خاصة بالنسبة إلى من يكررون ارتكابهم لمثل هذه الجرائم". وأوضح أنه "سيتم توفير محاكمة عادلة لمرتكبي هذه الجرائم وتمكينهم من حق الدفاع".

وكانت آخر عملية إعدام تم تنفيذها في تونس سنة 1991 بحق ما بات يُعرف باسم "سفاح نابل" الذي اغتصب وقتل 13 طفلا وروع البلاد من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها.

دخول على خط الجدل الشعبي المتصاعد

وحتى حدود العام الحالي، تم تحويل مئة حكم بالإعدام إلى السجن مدى الحياة، وهناك أحكام صادرة بالإعدام لم تنفذ، باعتبار أن تونس من الدول التي أصبحت لا تنفذ عقوبة الإعدام لكنها تحافظ على وجودها على مستوى النصوص التشريعية.

وأكدت أستاذة القانون الدستوري سلسبيل القليبي، أن "القضية محل اختلاف في تونس وليست قضية مجتمعية فحسب، ولدينا التزام أمضيناه يقضي بالحكم بالإعدام في المحاكم دون تنفيذه".

وأضافت القليبي في تصريح لـ"العرب"، "الحكمة من إلغاء تنفيذ الحكم هي تمكين الدول من فتح حوار مجتمعي خصوصا وأنها في مرحلة انتقالية، النقاش قائم في تونس لكن الدول التي تمضي على الاتفاق لا تستطيع النقض والتراجع".

وتابعت "الدستور التونسي في الفصل 49 وضع مبدأ عدم التراجع في ما يتعلق بضمانات الحقوق والحريات".

ويطرح ارتفاع منسوب الجريمة مسألة غياب اليقظة الأمنية اللازمة لحماية حياة المواطنين، فضلا عن ضرورة إيجاد حلول ردعية ناجعة أكثر من أي وقت مضى تساهم على الأقل في تقليص عدد الجرائم المرتكبة.

ويرى الناشط الحقوقي المنصف خبير في تصريح لـ"العرب"، أن "تصريحات الرئيس سعيد تطرح مسألة التفرقة بين السلط والعلاقة بينها"، قائلا "هناك سلطة قضائية هي التي تقدر أن تحسم في الأمر".

وأضاف أن "المشكل مجتمعي بالأساس والخطر يهدد حياة الناس، واعتقد أن عقوبة الإعدام لشخص يحمل فكرا حيوانيا وغرائزيا لا يمكن أن تغير سلوك المجتمع وتقلص عدد الجرائم، وحكم الإعدام ليس بحل".

ويعكس تباين المواقف بشأن تطبيق عقوبة الإعدام في تونس، تساؤلا مهما حول جهود سلطات البلاد في البحث عن بدائل وحلول كفيلة بتوفير الأمن للمواطنين وتفعيل عقوبات أخرى ناجعة تقضي بالحد من جرائم القتل والاغتصاب. وقالت سلسبيل القليبي في معرض حديثها أن عقوبة الإعدام لن تقلص من عدد الجرائم، داعية إلى ضرورة عقلنة وترشيد العفو الخاص الذي هو من صلاحيات رئيس الجمهورية في الأعياد الرسمية والدينية وأن يتم النظر في ملفات المساجين بشكل ممحص ومدروس لأن هناك جرائم لا يمكن أن يتمتع أصحابها بالعفو، علاوة عن طرح عقوبة الإعدام للنقاش الجدي والحوار الفعال ليتحول المجتمع من مجتمع قائم على استعمال عقوبة الإعدام إلى قرار يلغي العقوبة تماما.

وفي المقابل جدّدت منظمة العفو الدولية بتونس، في بيان لها، مطالبتها تونس بعدم تنفيذ عقوبة الإعدام، وذلك على خلفية تتالي الحملات التي تطالب بتطبيق حكم الإعدام بحق مرتكبي جرائم الاغتصاب والقتل. واعتبرت "عقوبة الإعدام انتهاكاً لحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص الحق في الحياة، والحق في عدم التعرّض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" .

وأشارت المنظمة في البيان ذاته إلى "عدم فاعلية حكم الإعدام في الحدّ من الجريمة". وأضافت أنّ "معدّل جرائم القتل، مقارنة بعدد السكان، انخفض منذ إيقاف العمل بتنفيذ الإعدام بعدد من البلدان إلى أقل من النصف".

أكبر الأحزاب المغربية تعارض اعتماد القاسم الانتخابي حفاظا على حظوظها

محمد ماموني العلوي

الرباط – يتصاعد النقاش بين الأحزاب السياسية المغربية بشأن راهنية تعديل القوانين والإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية، وعلى رأسها القاسم الانتخابي والاقتراع باللائحة أو الاقتراع الفردي، لما لهذا التعديل من تأثير مباشر على نتائج الانتخابات المزمع إجراؤها العام المقبل، خصوصا بعدما كان اعتماد التمثيل النسبي على أساس الاقتراع باللائحة في الانتخابات البرلمانية التي تم إجراؤها عام 2016 قد ساهم في فوز حزب العدالة والتنمية برئاسة الحكومة.

وأمام حالة الخوف من عدم التموقع الإيجابي في الانتخابات المقبلة مع ضعف مشاركة المواطنين، عرفت الأحزاب المغربية خلافات حادة بشأن القاسم الانتخابي، حيث سيتم توزيع المقاعد بالتساوي على اللوائح الثلاث الأولى دون أن يتمكن أي حزب من الحصول على مقعدين، وهو ما رفضه أكبر الأحزاب كالأصالة والمعاصرة والعدالة والتنمية.

وعبر العدالة والتنمية عن رفضه لاعتماد المسجلين في الانتخابات قاعدة لاحتساب القاسم الانتخابي، لأنه لا يخدم الحزب الذي سيفقده مقاعد عديدة، فيما بقية الأحزاب الصغرى طالبت بتعديل القاسم الانتخابي عبر اعتماد عدد المسجلين وليس عدد الأصوات الصحيحة.

ومن الناحية الإحصائية فإن الحصول على القاسم الانتخابي في دائرة حدد لها 3 مقاعد تضم 200 ألف مسجل في اللوائح الانتخابية، فإنه يتم قسمة 200 ألف على 3، للحصول على قاسم يصل إلى 66 ألفا.

وعرف الأصالة والمعاصرة أكبر أحزاب المعارضة، خلافا حول اعتماد القاسم الانتخابي حيث أنه في الوقت الذي يشدد فيه الأمين العام للحزب عبداللطيف وهبي على اعتماد القاسم الانتخابي بناء على عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية، أصر أعضاء المكتب السياسي، في اجتماع انعقد نهاية الأسبوع الماضي، في منزل وهبي بالرباط، على عكس ما ذهب إليه وهبي ليخرج اللقاء دون الاتفاق على نقطة موحدة.

وعبرت قيادات من داخل حزب الأصالة والمعاصرة لـ"العرب" عن امتعاضها من مقترح عبداللطيف وهبي، مؤكدة أن قيادات وزانة ترفض المقترح تحت مبرر أن ذلك سيكلف الحزب خسارة عدد كبير من البرلمانيين في الانتخابات المقبلة.

وتصر باقي الأحزاب على احتساب القاسم الانتخابي عبر اعتماد قاعدة المسجلين أو قاعدة الأصوات المعبر عنها كأساس، وهو ما يسمح بوصول أكبر عدد ممكن من الأحزاب إلى البرلمان، الشيء الذي سيمنع أي حزب من الحصول على نسبة مقاعد مريحة في البرلمان.

وفي هذا الصدد أكدت مصادر لـ"العرب" بحزب الاستقلال المعارض أن هذا النظام من الاقتراع يعطي امتيازا لأحزاب معينة على حساب أخرى، مشيرة إلى دعم الحزب المقترح المتعلق باحتساب عدد المسجلين، لتقوية التعددية السياسية ولإنصاف الأحزاب الصغرى.

وطالب حزب الاستقلال المعارض باحتساب مجموع الأصوات المعبر عنها الصحيحة والملغاة في احتساب القاسم، وحاول إقناع باقي الأحزاب، حيث أكد عبدالجبار الراشدي عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال أن احتساب القاسم الانتخابي الحالي غير منصف، مشيرا إلى أنه حتى الأوراق غير الصحيحة هي أوراق عبر أصحابها عن موقفهم السياسي، إما بالتصويت بالبياض وإما بتسجيل احتجاج وإما أي موقف كيفما كان.

ويعتبر القاسم الانتخابي إحدى أهم النقاط المثيرة للجدل في مشاورات وزارة الداخلية مع الأحزاب السياسية حول المنظومة الانتخابية، حيث طالبت كل الأحزاب السياسية باستثناء العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة باعتماد القاسم الانتخابي على أساس الأصوات الصحيحة وليس على أساس المسجلين في اللوائح الانتخابية، وذلك لقطع الطريق أمام تحقيق أي حزب نتيجة كبيرة.

كما شهد اللقاء التشاوري الذي جمع أمناء الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان قبل أيام، خلافات حادة بشأن القاسم الانتخابي.

وأثناء مشاورات وزارة الداخلية مع الأحزاب السياسية حول المنظومة الانتخابية نشب خلاف حول اعتماد عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية مع الأخذ بعين الاعتبار القاسم الانتخابي على أساس الأصوات الصحيحة، كما هو معمول به حاليا.

> حزب الأصالة والمعاصرة الذي يعد أكبر أحزاب المعارضة في المغرب شهد خلافا داخليا حول اعتماد القاسم الانتخابي من عدمه

وأكد رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري، لـ"العرب" أن أي "تغيير في نمط الاقتراع يجب أن يكون مبنيا على نقاشات معمّقة وتشاور بين جميع الفرقاء"، مشيرا إلى أن النقاش حول هذا الملف الانتخابي سياسي وليس مسألة تقنية كما قد يظهر للبعض.

وكان حزب العدالة والتنمية قد تشبث بالإبقاء على طريقة الاحتساب الحالية القائمة على قاعدة الأصوات الصحيحة التي تعتمد في الأنظمة الانتخابية الديمقراطية، والتي تعتمد التمثيل النسبي عبر نظام اللائحة.

واعتمد المغرب في الانتخابات البرلمانية الماضية نظام الاقتراع باللائحة، حيث قدم كل حزب مرشحيه في لائحة واحدة، يتم التصويت عليها في دائرة معينة. أما الاقتراع الفردي الذي طالب حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالعودة إليه، فيتمثل في تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل متساو، إذ تتوفر كل دائرة على ممثل وحيد في البرلمان.

ويرى سياسيون أن تعديل هذه النقطة يصب في مصلحة الأحزاب الصغيرة ويضر بالعدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة.

ومن جهته أوضح رشيد لزرق أن "تعديل النمط الانتخابي يجب أن يقوم على احتساب الحاصل الانتخابي الذي على أساسه توزع المقاعد باعتماد عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية، وليس على أساس الأصوات الصحيحة"، مشيرا إلى أن "النمط الحالي أنتج قطبية مصطنعة دون حمولة سياسية على اعتبار أن الحزبين اللذين تصدرا نتائج الاقتراع دون حمولة تدبيرية، الأمر الذي يشكل أحد عوائق تكريس الديمقراطية".

لجنة تنظيم الانتخابات في الجزائر تمهد لعودة رموز نظام بوتفليقة للواجهة

صابر بليدي

الجزائر – كرست الخارطة التي أعدتها اللجنة المستقلة لتنظيم الانتخابات، مخاوف الطبقة السياسية في الجزائر من العودة القوية لأدوات الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، إلى الواجهة عبر بوابة الدستور، خاصة وأن الشروط التي أعدت من طرف اللجنة، جاءت مفصلة على مقاس الأذرع الحزبية والأهلية الموالية للسلطة.

وأعرب رئيس حزب التجديد والتنمية أسير طيبي، في تصريح لـ"العرب" عن استغرابه من الخارطة التي أعدتها اللجنة العليا المستقلة لتنظيم الانتخابات، بشأن الأحزاب والجمعيات التي يسمح لها بإجراء الحملة الانتخابية للدستور الجديد.

وطالب الرئيس عبدالمجيد تبون بالتدخل الفوري لتصويب الوضع قبل أن تتم إعادة مؤسسات العهد السابق إلى الواجهة، وإجهاض طموحات الجزائر الجديدة، لتتأكد معها الشكوك في نوايا السلطة بالتلاعب بالشعارات وتجديد وجوه ومؤسسات النظام.

وحدد بيان صادر عن اللجنة المستقلة العليا لتنظيم الانتخابات، معايير إجراء الحملة الانتخابية لصالح الدستور الجديد الذي سيعرض على الاستفتاء الشعبي في الأول من نوفمبر القادم، وحصرها في القوى السياسية والأهلية ذات التمثيل الواسع في المجالس المنتخبة.

وذكر البند الثاني من البيان بأن الحملة الانتخابية تقتصر على "الطاقم الحكومي، والأحزاب السياسية التي تحوز على كتل نيابية أو عشرة مقاعد بين غرفتي البرلمان، أو مقاعد في المجالس المحلية المنتخبة في 25 ولاية (محافظة) على الأقل، ثم الجمعيات التي لها تمثيل في 25 ولاية على الأقل والشخصيات السياسية". وهو ما اعتبر إقصاء وتهميشا للقوى السياسية التي تريد المساهمة في الحملة الدعائية.

وطالب أسير طيبي رئيس اللجنة محمد شرفي بتحديد المقاييس والمعايير التي اعتمدها من أجل الوصول إلى هذا التمييز بين الأحزاب والجمعيات، رغم أنها مؤسسات رسمية ومعتمدة من طرف الدولة.

وشدد على أن مضمون بيان اللجنة هو خرق للدستور في حد ذاته، وإقصاء ممنهج لأحزاب وجمعيات كانت ضحية لتزوير الاستحقاقات الانتخابية السابقة. وتساءل: ما ذنب حزب التجديد والتنمية المعتمد في 2013، في كونه لا يحوز على كتل نيابية ولا مقاعد في المجالس المنتخبة؟

> أسير طيبي رئيس حزب التجديد والتنمية طالب الرئيس عبدالمجيد تبون بالتدخل الفوري للحيلولة دون عودة النظام السابق

ووفقا لهذا التصنيف فإن قوى التحالف التي أيدت في وقت سابق الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، كجبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، والحركة الشعبية الجزائرية، وتجمع أمل الجزائر، فضلا عن تنظيمات واتحادات الشبيبة والمرأة والعمال والطلبة، هي الوحيدة التي يكون بإمكانها القيام بالحملة الانتخابية.

وحذر رئيس حزب التجديد والتنمية، من ممارسات اللجنة، والنتائج التي تنجر عنها في المستقبل، واعتبرها مؤشرا على نوايا مبيتة لمستقبل المشهد السياسي القادم، في ظل بقاء أشكال التمييز بين الأحزاب والجمعيات.

وتستعد أحزاب التحالف السابق للنزول إلى الشارع من أجل إقناعه بالانخراط في مسعى الدستور الجديد، على اعتبار أنه "الممر الوحيد والمناسب إلى الجزائر الجديدة، ودولة الحق والقانون"، بحسب تصريح الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني أبوالفضل بعجي.

وكان حزب تجمع أمل الجزائر "تاج"، قد عقد في بحر هذا الأسبوع، مؤتمره الاستثنائي الذي أفضى إلى انتخاب فاطمة الزهراء زرواطي، الوزيرة السابقة في حكومة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، أمينة عامة للحزب، خلفا للأمين العام المسجون عمار غول، المتابع في تهم فساد مالي وسياسي.

ولم يتحدث بيان اللجنة العليا المستقلة لتنظيم الانتخابات، عن آليات تنظيم الحملة المضادة للدستور، على اعتبار أن أعدادا من الأحزاب السياسية قررت التصويت بـ"لا" على الدستور كحركة مجتمع السلم الإخوانية.

لغط بشأن القوانين التي سيتم إقرارها للاستحقاق المقبل